

Distr.: General
5 June 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن الإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه 2023، تعترم إجراء مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: تغير المناخ والسلام والأمن"، يوم الثلاثاء، 13 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10:00 في قاعة مجلس الأمن.

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت الإمارات العربية المتحدة مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لانا نسبية

سفيرة فوق العادة ومفوضة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 9 حزيران/يونيه 2023.

120623 090623 23-10689 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري لمجلس الأمن حول موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: تغير المناخ والسلام والأمن"، المزمع إجراؤها في 13 حزيران/يونيه 2023

نظرة عامة

تغيّر المناخ هو التحدي الرئيسي في عصرنا. فعواقبه المترابطة - أحوال الطقس القسوى المتزايدة الحدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وفقدان التنوع البيولوجي، والمخاطر الصحية المتزايدة - تعرّض حياة الإنسان وسبل العيش والنظم الإيكولوجية للخطر وتؤثر سلباً على كلٍ من الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي. وهذا التحدي المتعدد الأبعاد هو تحدٍ غير مسبوق. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن إبداء أي استجابة فعالة يتطلب استجابات متميزة ولكن متكاملة من الأركان المختلفة لنظامنا المتعدد الأطراف، بما يتسق مع ولاية كل منها. وخلال هذه المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن سينظر المشاركون في آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين في إطار البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". وسيستكشفون كيف يمكن لولايات مجلس الأمن الملمة بقضايا تغير المناخ أن تسهم في التغلب على الهشاشة، والحد من مواطن الضعف والاحتياجات الإنسانية، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود.

الهدف

تهدف هذه الجلسة إلى استكشاف كيفية تأثير تغير المناخ في قدرات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها، بدءاً من الوصول الأساسي إلى السكان المعرضين للخطر وحمايتهم ووصولاً إلى إدارة حالات التوتر ودعم العمليات السلمية والسلام المستدام. وستبني المناقشة على الرؤى المتبصرة المستقاة من حالات النزاع وما بعد النزاع التي نُشرت فيها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ستعرض المناقشة، من خلال أمثلة ملموسة عابرة للأقاليم، كيف يمكن للعمل المناخي أن يوفر مداخل لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. كما ستؤكد على إمكانية تحقيق أوجه تآزر بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنسانية والإنمائية والمناخية قادرة على أن تقلل من عدم الاستقرار والهشاشة تمهيداً للقضاء عليهما في نهاية المطاف.

وتأسيساً على ذلك، سيستكشف المشاركون خلال المناقشة كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدعم وضع نهج تعاوني ومتجاوب إزاء تغير المناخ والسلام والأمن، وكيفية تحديد أهداف العمل المناخي وتكييفه على نحو مكمّل لمسؤولية المجلس عن صون السلام والأمن الدوليين.

معلومات أساسية

انعقد مجلس الأمن لأول مرة لمناقشة تغير المناخ والسلام والأمن في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، أظهرت مجموعة متزايدة من الأدلة كيف يؤثر تغير المناخ بشكل منهجي على كيفية التعاطي مع السلام والأمن الدوليين وكيف يسهم في المعاناة الإنسانية ويقاوم التقلبات السياسية والإجهاد الاقتصادي والنزوح القسري والتنافس على الموارد، لا سيما في المناطق الهشة والمتضررة بالنزاعات. ويمكن لتغيّر

المناخ، باعتباره "عاملاً مضاعفاً للمخاطر"، أن يولد أيضاً مخاطر أمنية جديدة، بينها النزاعات الطائفية والنزاعات المحتملة عبر الحدود على الموارد الشحيحة وتتقلّ البشر.

ولتغيّر المناخ آثار على استمرارية السلام برمته. فالظواهر الجوية القسوى توجع التنافس على الموارد، وهو وضع خبرته بلدان عدة بينها جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وكولومبيا ومالي. كما تشكل آثار المناخ تحدياً للجهود الرامية إلى تسوية النزاعات. ففي دارفور، أدى التصحر إلى العنف وإلى تفاقم مظالم سياسية طال أمدها، في حين لم تستطع الدولة الضعيفة في الصومال أن تستجيب بفعالية للجفاف الطويل الأمد وغير المسبوق، ما خلق وضعاً استغلته جماعة الشباب الإرهابية. ويزيد تغير المناخ من تعقيد جهود حفظ السلام وبناء السلام، كما يتضح من سياقات متعددة - من جنوب السودان، حيث جهدت بعثة الأمم المتحدة في التصدي للنزوح والنزاع الناجمين عن المناخ، إلى هايتي، حيث تؤدي زيادة تواتر وشدة الكوارث المرتبطة بالمناخ إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والسياسية والأمنية الحالية.

وإضافة إلى ذلك، تترتب على الأثر الجنساني لتغير المناخ آثار كبيرة على السلام والأمن الدوليين، إذ تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما فيها انعدام الأمن الغذائي والنزوح والمعدلات المتزايدة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تُستبعد المرأة من عمليات صنع القرار المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتشير الأدلة إلى أنه من خلال الاستفادة من دور المرأة كعامل للتغيير، يمكن للعمل المراعي الفوارق بين الجنسين بشأن تغير المناخ والسلام والأمن أن يسهم في تعزيز كلٍ من الاستقرار والمساواة بين الجنسين.

واستجابة لهذه التحديات المختلفة، اتخذت الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية زمام المبادرة للتصدي للمخاطر المرتبطة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك: استناداً إلى خريطة الطريق التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، سيقال التصدي للتدهور البيئي من خطر نشوب النزاعات؛ ووضع منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجية إقليمية بشأن تغير المناخ والأمن من منظور جنساني؛ وأدرج العديد من خطط العمل الوطنية الآثار المناخية على السلام والأمن؛ ووضع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في كولومبيا مناهج مجتمعية لمنع نشوب النزاعات تراعي أثر تغير المناخ في التنافس على الموارد وعدم الاستقرار السياسي.

ويؤدى التنسيق داخل الأمم المتحدة دوراً حيوياً في التعاطي مع العلاقة الوثيقة بين تغير المناخ والسلام والأمن، كما يتضح من آلية الأمن المناخي، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة عمليات حفظ السلام. وفي عام 2021، أطلق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الفريق العامل الإقليمي التابع للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ والبيئة والأمن والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ومن حيث المبدأ، أقر مجلس الأمن بأن الآثار السلبية لتغير المناخ قد تهدد السلام والأمن الدوليين. كما أقر المجلس بشكل متزايد بتأثير تغير المناخ في سياق عملية صنع القرار بشأن ملفات محددة، مثل جنوب السودان والصومال والعراق وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسلّم بضرورة إجراء تقييمات شاملة للمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. بيد أن المجلس اتّبع نهجاً مجزأً في تعاطيه مع هذه المواضيع. وما زال يتعين عليه وضع استراتيجية شاملة تتصدى لتغير المناخ والسلام

والأمن، ويعزى هذ التأخر جزئياً إلى الحجم والتعقيد غير المسبوقين لهذه المشكلة وإلى التحديات المرتبطة بتحديد دوره إلى جانب ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي كيان الأمم المتحدة المكلف بدعم الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ.

ومن الضروري استحداث أطر استراتيجية وعملياتية شاملة لتغير المناخ والسلام والأمن تقدم حلولاً فعالة. وبصرف النظر عن الولايات المختلفة، ما من جهة فاعلة أو قطاع وحده مجهز للتصدي منفرداً لتغير المناخ والمخاطر الأمنية المرتبطة به.

وبالنسبة إلى كيفية المضي قدماً، يجب على مجلس الأمن أن يعتمد نهجاً تعاونياً يطور ويدعم بشكلٍ فعالٍ تسوية النزاعات وبناء السلام المرعيين للمناخ ويؤكد في الوقت نفسه على التكامل مع عمل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من الكيانات والوكالات التي تركز على المناخ. وعلاوة على ذلك، يمكن للمجلس أن يحسن الشفافية والشمولية من خلال إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس وجهات معنية مختلفة بشكلٍ نشط في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ والسلام والأمن.

الأسئلة التوجيهية

- 1 - كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدمج بشكل أفضل تأثير تغير المناخ على السلام والأمن في جهوده الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام؟
- 2 - ما هي بعض أفضل الممارسات والتدخلات السياساتية، إلى جانب استمرارية السلام، التي يمكن اتباعها من أجل معالجة الهشاشة الناجمة عن المناخ في البلدان المتضررة من النزاعات؟ وما هي الحلول المتكاملة التي يمكن توسيع نطاقها أو تسريعها أو تكرارها للتغلب على الهشاشة، والنهوض بتسوية النزاعات، والحفاظ على السلام؟
- 3 - كيف يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد على أفضل وجه من نتائج استراتيجيات إدارة المخاطر التي كُلفت بتنفيذها البعثات العاملة في البيئات الهشة مناخياً كي يسترشد بها في عمله؟ وكيف يمكن تحسين ولايات عمليات السلام في ضوء تلك النتائج، وكيف يمكن لإدراج هشاشة المناخ في تقارير الأمين العام أن يسهم في ذلك؟
- 4 - ما هي الآليات التي يمكن استحداثها لرصد وتقييم فعالية مبادرات تسوية النزاعات وبناء السلام المرعية للمناخ، بما في ذلك الإبلاغ المنتظم، والتقييم، واستخدام المؤشرات والمعايير لقياس التقدم المحرز وضمان المساءلة؟
- 5 - كيف يمكننا تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمبادرات المحلية والإقليمية التي تتصدى لأثر تغير المناخ على السلام والأمن؟
- 6 - كيف يمكن لمجلس الأمن أن يستحدث آليات شاملة ومتسمة بالشفافية للانخراط في العمل في مجال تغير المناخ والسلام والأمن مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية المختصة؟ وكيف يمكنه أن يروج بشكل أفضل لمنظور وأصوات أكثر الأشخاص تضرراً، ولا سيما النساء والأطفال، لكي يُسترشد بذلك في النهج الشاملة للجميع والمرعية للاعتبارات الجنسانية المتبعة إزاء تغير المناخ والسلام والأمن؟

مقدمو الإحاطات

- وكيل الأمين العام لعمليات السلام جان - بيير لاکروا (يؤكد لاحقا)
- الرئيس السابق لكولومبيا وحائز جائزة نوبل للسلام وعضو مجلس الحكماء صاحب السعادة خوان مانويل سانتوس
- مقدمة إحاطة من المجتمع المدني

الشكل

سيُعقد الاجتماع الوزاري في شكل مناقشة مفتوحة برئاسة وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة مريم المهيري. تشجّع المشاركة على المستوى الوزاري. جميع المشاركين مدعوون بقوة إلى إبداء مداخلات مقتضبة ومركّزة. وتشجع الإمارات العربية المتحدة على الإدلاء ببيانات مشتركة صادرة عن أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى، حيثما أمكن.

وعلى الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة حضوريا أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين eSpeakers عبر البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب تحميل رسالة موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن، موقّعة حسب الأصول من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال تتضمن طلبا للمشاركة وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، على نظام eSpeakers عبر بوابة e-deleGATE. وسيُفتح باب التسجيل للمشاركة في الجلسة يوم الخميس، 8 حزيران/يونيه 2023، الساعة 9:30. ونود تذكير الوفود بأنه قبيل بدء الجلسة سترسل قائمة المتكلمين بالبريد الإلكتروني إلى الوفود التي سجلت أسماءها في القائمة، وفيها وصلة بالقائمة الحية بالمتكلمين.

وتحدّد قائمة المتكلمين حسب الترتيب الذي ترد به الطلبات. ويُرجى من الوفود أن تقصر بياناتها على مدة لا تتجاوز الأربع دقائق.